THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /١١١/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

يلقيه الوزير المستشار

عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٨/١٠/٠٣

السـيد الـرئيـس،

أتوجَّه بدايةً بالتهنئة لكم ولأعضـــاء المكتب متمنياً لكم النجاح في مهامهم، ولكم أن تعتمدوا على وفدنا الدائم في تقديم كل أشكال التعاون والعمل المشترك في مناخٍ من الشـفافية والمهنية والإيجابية، وبما يكفل احترام مبدأ المسـاواة بين الدول الأعضاء وتحقيق أهداف ومقاصد منظمتنا الأممية. ولا يفوتني هنا أن أجدد الشكر والتقدير للسـفير برهان غفور، المندوب الدائم لسـنغافورة، على قيادته المميزة وحكمته العالية في إدارة أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

ينضـم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السـيد ممثل جمهورية إيران الإسـلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلادي الإدلاء بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطَّلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصـادر بالوثيقة رقم (A/73/125)، وقد لاحظنا أن العديد من التقارير الوطنية قد ركَّز على إجراءات التصـدي لمخاطر عودة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى موطنهم أو بلدان الإقامة أو إلى بلد ثالث. غير أننا نستذكر في هذا السياق ما جرى خلال "المراجعة الدورية لاسـتراتيجية الأمم المتحدة الشـاملة لمكافحة الإرهاب"، حين عارضـت بعض الوفود بشـكلٍ متعنت، ما طرحناه من فقراتٍ تدعو إلى تحديد الأسـباب والظروف الحقيقية التي أدت إلى نشـوء وتفاقم هذه الظاهرة الخطيرة، وبما يشـمل الإقرار بالمسؤوليتين التواطئية والتقصيرية لبعض الأطراف في المجتمع الدولي. ونحن لا نكرر أنفسنا أيها السادة إذا قُلنا إنه لو تصدى المجتمع الدولي لمسؤولياته منذ البداية، ولو فعَّلت حكومات الدول الأعضـاء أنظمة الإنذار المبكر وتبادلت

المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب، ولو استمعتم لشكاوينا على مدى سبع سنوات بخصوص تورط بعض الحكومات في تسهيل تدفق آلاف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى سورية والعراق، لما كنا نعالج اليوم ما بات يسمى "خطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب"...

لقد أنجزنا هذه السنة ومن خلال العمل المشترك "المراجعة الدورية لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب". وبطبيعة الحال، تمَّ هذا الإنجاز بناءً على المعادلة التقليدية المُتمثّلة في أن "يخرج الجميع متساويين نسبياً في عدم الرضا". ورغم أهمية التوافق في عملنا، غير أن هذا التوافق كان بكل أسف قائماً على مقارباتٍ وتسويات ذات طبيعة مسيسة كانت ناجمةً في أغلبها عن تباين المواقف بين حكومات الدول، حول تحديد أفضل الممارسات والوسائل لمكافحة الإرهاب العالمي ومنع تمويله وتجميد أصوله ومنابعه الفكرية والعقائدية.

تذكرون أننا اختلفنا كثيراً في موضوع "التطرف العنيف" ومرد الخلاف في الأساس هو أن العديد من وفود الدول، ومعها الأمانة العامة، كانت تملك رغبةً جامحةً في إخراج هذا الأمر عن سياقه المفاهيمي الذي اتفقنا عليه أول مرة، وذلك حين أجمعنا على أن مقصدنا هو "التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب". وعلى كل حال، فإن بلادي لا تزال ترى أن هناك استحالةً في رسم خطٍ واضح بين التطرف المرتبط بدوافع دينية وسياسية، وبين التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، والأمثلة واضحةٌ في هذا المجال، وسنبقى نُذكِّركم بأن آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تدفقوا إلى سورية والعراق، كانوا مصنَّفين من قبل أجهزة الأمن في حكومات بلادهم كأشخاص متطرفين خطرين، ولكن "غير

عنيفين"! وسنبقى نذكِّركم بأن "تطرفهم غير العنيف" هذا، كان الدافع الأساسي من أجل اجتذابهم وتجنيدهم ليصـــبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب وليغادروا تحت مرأى حكومات بلادهم إلى ســـورية والعراق، وليعود بعضـــهم لاحقاً ويرتكب هجماتٍ إرهابية في بلاد الموطن والإقامة.

لقد لاحظنا خلال المراجعة الدورية للاســـتراتيجية أن كثيراً من المقترحات التي قدمتها بعض الوفود، كانت ترتكز على اســـتيراد لغاتٍ من قرارات مجلس الأمن ذات الصـلة بمكافحة الإرهاب. لقد أثبتت هذه الممارسـة حقيقةً جوهرية دأبنا على الحديث عنها، وهي أن الخلل في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، لا يرتبط أساسـاً بضـعفٍ في القرارات والأدوات الأممية المتاحة، وإنما يرتبط بضـعفٍ في الإرادة السـياسـية لدى حكومات بعض الدول الأعضـاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة بمكافحة الإرهاب، وهي القرارات التي صـــدر بعضـــها تحت الفصل السابع، هذا إلى جانب عدم الالتزام الحيادي بتفعيل آليات الجزاءات، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب.

في هذا السـياق، فإننا نُحيّي جهود حكومة كازاخسـتان الصـديقة التي أدت بالتعاون مع العديد من الدول الأعضاء، إلى التوصل لذلك الإعلان السياسي الهام، وأعني "مدونة السلوك من أجل عالمٍ خالٍ من الإرهاب".

فيما يخص التصدي لما يجري عبر وسائل الإعلام والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الدينية، من انتشارٍ للخطاب التحريضي الإرهابي وترويجٍ لمنابعه ومصادره الفكرية والعقائدية، فإن حكومة بلادي تأسف لما جرى خلال المفاوضات على المراجعة الدورية للاستراتيجية، حين عارضت بعض الوفود

كل مشروع فقرةٍ يتضمن اقتراحاتٍ جدية لمكافحة تلك الممارسات الخطيرة.. إن ذات الوفود تُعارض إلى اليوم التوافق على أي اتفاقيةٍ أو آلية أمميةٍ أو دولية لرصد خطابات التطرف والتحريض الإرهابية وعمليات التجنيد والتمويل والتخطيط عبر الإنترنت، وذلك بذريعة صون "حرية الرأي والتعبير والتواصل".. ونحن لسنا سذَّجاً ونُدرِك أن الدافع وراء الموقف السلبي لهذه الحكومات، إنما يرتبط بأهداف سياسية ضيقة وبمصالح اقتصادية واحتكارية لضمان استمرار السيطرة على السوق العالمية للتكنولوجيا والإنترنت.

أما فيما يخص موضوع "مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، فإننا سنبقى ندعو إلى إصلاح منظومة وطرائق العمل المتبعة في هذا المركز، وبما يضمن تطبيق معايير الشفافية والمشاركة والحوكمة. إن الجمهورية العربية السورية ستستمر في النأي بنفسها عن عمل وأنشطة هذا المركز، كما ستُعارض أي مقترحٍ لتمويله عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، ما لم تتمَّ معالجة المشاكل الجسيمة في آليات وطرائق عمله ولا سيما ما يتعلق بمعايير الشفافية والنزاهة والشمولية.

نرحب بجهود السيد فلاديمير فورونكوف وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب، ونُقدِّر عالياً ما أنجزته الأمم المتحدة خلال أعمال المؤتمر الأول رفيع المستوى لرؤساء أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب الذي انعقد نهاية شهر حزيران ٢٠١٨. ونعتقد أن هذا المؤتمر قد أسَّس لطريقٍ جديد في مجال العمل الأممي لمحاربة الإرهاب، وندعو إلى العمل على تطوير آلية وبرامج المؤتمر المقبل، بحيث يُحقِّق معايير التفاعل لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، فإننا اطلعنا على مقترح الأمين العام الخاص بإنشاء "شبكةٍ عالمية من المنسقين في مجال مكافحة الإرهاب"، ونعتقد أنها مبادرةٌ جديرة بالاهتمام، وإن كانت تحتاج إلى دراسةٍ عميقة تتناول بوضوح ماهية الأطراف التي ستنضوي في إطار هذه الشبكة، والمقصود بتبادل المعلومات ذات الحساسية، وضمانات سرية وأمان هذه الشبكة في تبادل المعلومات ذات الحساسية، وهل ستكون هذه الشبكة قادرةً على توحيد معايير احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

ختاماً السيد الرئيس،

نحن بلدٌ اكتسب خبرةً عميقة وبات يملك بنكاً من المعلومات في مجال الحرب على المجموعات الإرهابية المسلحة، ولكننا خسرنا مقابل ذلك أرواحاً بريئة، وتراثاً ثقافياً وتاريخياً بات اليوم سلعةً يتم تهريبها والإتجار بها في كل أنحاء العالم، كما خسرنا البنى التحتية والمرافق الاقتصادية والصناعية والنفطية والطبية والتعليمية. وفوق ذلك كله، فإننا لا نزال نتعرَّض لحصارٍ اقتصادي ظالم على يد ذات الحكومات التي تساهلت منذ البداية وسمحت لآلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالتدفق إلى بلادنا، من أجل القتال حتى اليوم في صفوف تنظيمات "داعش" و"القاعدة" و"جبهة النصرة" والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهذه التنظيمات المصنفة، والتي تتمركز الآن في مدينة إدلب ومحيطها.، والتي سننتصر عليها عاجلاً أم آجلاً..

إننا دولةٌ عضوٌ ومؤسس لهذه المنظمة العريقة، وملتزمون بقراراتها في مجال مكافحة الإرهاب، غير أن تعاوننا وتقديم خبرتنا ومعلوماتنا في مجال مكافحة الإرهاب سيبقى مرتبطاً باحترام سيادتنا الوطنية واستقلالنا وعدم التدخل في شؤوننا

الداخلية. وحين نقول ذلك، فإننا نوجّه خطابنا لتلك الحكومات التي تواطأت ضدنا ودعمت الإرهاب وموَّلته وأرسلت لنا المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولتلك الحكومات التي تفرض علينا الحصار الاقتصادي الجائر وتتدخل في شؤوننا الداخلية وتسعى للضغط علينا وابتزازنا سياسياً واقتصادياً، ولتلك الحكومات التي ما تزال قواتها العسكرية تحتل أجزاءً من أراضينا وتقصف وتُدمِّر مدننا والبنى التحتية بذريعةٍ واهية، ألا وهي محاربة "داعش".. ولتتذكَّروا - أيها الزملاء - أن المصالح السياسية الضيقة قد تدفع بعض الحكومات إلى التورط في دعم الإرهاب أو إلى التساهل مع من يدعمونه ويمولونه بالمال والسلاح والعقيدة الدينية المتطرفة، غير أن ثمن هذه الممارسات السياسية الشاذة كبيرٌ ومؤلم، ولا يدفعه في النهاية إلا الأبرياء في عالمنا.

شكراً سيدي الرئيس،